

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي
الصناعة و الفلاحة

Towards a national strategy for the promotion of exports outside hydrocarbons
A statistical study for the industrial and agricultural sectors

الهروشي خطاب¹

*

¹ جامعة وهران 2 ، الجزائر ekhatabe@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: تاريخ القبول: تاريخ النشر:

2019-04-05 2019-10-13 2019-12-25

الملخص:

يعتبر القطاع الزراعي والصناعي من أهم القطاعات التي تملك فيه الجزائر إمكانيات معتبرة أقل ما يقال عنها أنها تحتاج إلى استغلالها وتطوير طرق ووسائل الإنتاج والذي من شأنه تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات على الرغم من احتلاله مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهاذين القطاعين، إلا أن مظاهر القصور واضحة من خلال مساهمتهما المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. لذلك تسعى الاستراتيجيات الوطنية إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تسعى إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية والصناعية، وبالتالي تحقيق فائض للتصدير. حيث يسود الاقتناع لدى المهتمين بهاتين القطاع على ضرورة تنميتها بما يضمن له إمكانيات المنافسة على الساحة الدولية، وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات هذين القطاعين.

الكلمات المفتاحية: صادرات خارج المحروقات، قطاع فلاحي، قطاع صناعي، استراتيجية وطنية

Abstract :

The agricultural and industrial sector is considered one of the most important sectors in which Algeria has considerable capabilities, which are less likely to be exploited and development of methods and means of production, which will develop Algerian exports outside the hydrocarbons. Despite the fact that it occupies an important position in the economic structure in both economic and social terms. Despite the concrete importance of these sectors, the shortcomings are evident through their modest contribution to GDP. Therefore, national strategies seek to achieve a high level of food security, but they seek to reach self-sufficiency for most food and industrial goods, thus achieving surplus for export. There is a conviction among those interested in these sectors that they need to be developed in such a way as to ensure the potential for competition in the international arena and to create more demand for the inputs and outputs of these sectors.

Keywords: Non-hydrocarbon exports, Industrial sector

* الباحث المرسل: الهروشي خطاب، الايميل: ekhatabe@yahoo.fr

مقدمة:

يرتبط الاقتصاد الوطني بشكل وثيق بالنفط وتصديره حيث تعد الإيرادات النفطية عماد الناتج الوطني، ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي. أما عن الإيرادات الوطنية فهي تتزايد بزيادة سعر البترول كما تنخفض بإنخفاضه.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الربع لاسيما الربع النفطي يخلق جملة من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني مما يجعل الإجماع ينصب على ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية الجزائرية من خلال التفكير في إستراتيجية للخروج من الهيمنة والسيطرة البترولية التي لازمت الجزائر منذ الاستقلال.

يعزو الكثير من الباحثين و الأكاديميين سبب تدهور القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الوطنية خارج قطاع المحروقات في الأسواق العالمية إلى عدم تبني المؤسسة الصناعية الجزائرية للمفهوم الحديث للتسويق بروافده الحيوية ومقارنته الإستراتيجية هذا ولا يختلف قطاع الفلاحة عن سابقه في شيء رغم كل الامكانيات الطبيعية والاقتصادية المهمة،
إشكالية الدراسة:

إن الجزائر وإن أدارت ظهرها لقطاعي الزراعة والصناعة لسنوات طويلة تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى مدى ضرورة تدارك الوضع بأن تولي هاتين القطاعين بما يستحق من الاهتمام خاصة وأنها تتمتع بقدرات طبيعية هائلة تمكنها من الارتقاء والتطور إذا ما ثمنت ورشدت استغلالها واستثمارها ودعمت باستراتيجيات تسويقية مناسبة مبنية على دراسات وأبحاث جدية ، لذلك تنحصر إشكالية الدراسة على التساؤل الجوهرى التالي:

- في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، ما هي الآليات التي يجب إتباعها للرفع من معدل الصادرات خارج المحروقات استنادا إلى مؤشرات قطاعي الزراعة والصناعة ؟

التساؤلات الفرعية:

ما هي مكانة الفلاحة والصناعة في الاقتصاد الوطني؟

ما هي مكانة قطاعي الفلاحة والصناعة في الصادرات خارج المحروقات؟

ما هي معالم الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات؟

فرضيات الدراسة:

- لقطاع الفلاحة و الصيد البحري و كذا الصناعة امكانيات هائلة يمكن ان يجعل

القطاع أحد اهم المخارج من التبعية للمحروقات. تعاني الاستراتيجية الوطنية للخروج

من التبعية للمحروقات من عدة نقائص خاصة في مجال التنفيذ والمتابعة

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة

- يجب رد الاعتبار للتسويق على اختلاف أنواعه و جعله كأحد اهم محاور الاستراتيجية الوطنية لرفع الصادرات خارج المحروقات

الأهداف النظرية للدراسة:

تهدف الدراسة في جانبها النظري إلى تحديد موقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومن ثم تحليل دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي ورفع الصادرات خارج المحروقات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات خارج المحروقات و دورها في تحرير تبعية الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات من خلال التعويل على قطاعين هامين و هما قطاع الفلاحة و الصناعة.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث ومحاولة اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند إلى عرض البيانات والأشكال تم تحليلها بما يتناسب إلى حد كبير مع طبيعة الموضوع من خلال تحليل المعطيات والبيانات الرقمية.

المحور الأول : المفاهيم النظرية المتعلقة بسياسات الصادرات و أهميته الاقتصادية أولاً- ماهية التصدير:

هناك عدة مفاهيم للتصدير منها من يرى أن التصدير هو " قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها." ⁽¹⁾ كما يرى البعض أن التصدير: " هو الأسلوب الأكثر انتشاراً من التجارة العالمية، ويعتبر أسلوباً مرناً وسهلاً للاستخدام والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة وبأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة." ⁽²⁾

يعرف آخرون الصادرات على أنها " عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج" ⁽³⁾ كما تعرف أيضاً على أنها " انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية." ⁽⁴⁾

1- أهمية التصدير: أهمية التصدير تظهر من خلال المحاور التالية:

- يعد التصدير مصدر رئيس في رفع مداخيل الدولة من العملات الأجنبية و بالتالي الاستفادة منها في تمويل عمليات الاستيراد، هذا ويسهم التصدير في الحد من العجز في ميزان المدفوعات كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج بل يحث على إعادتها.
- إن الصناعات التصديرية قد تكون لها غالباً مدخلات من صناعات غير تصديرية (محلية) مما يشجع جانب المقاولاتية و الخدمات التي يمكن أن تنشطها بالمقابل ، أي أن التصدير يخلق ديناميكية تمكن من الاستعانة بهذه المنتجات محلياً في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضاً مما يغني الحاجة إلى الاستيراد و هذه العلاقة التكاملية تفتح آفاقاً حتماً للصناعات غير التصديرية و تحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل البعيد و المتوسط.
- إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية، مما يجعل المؤسسة في ظروف جد تنافسية بالتالي زيادة الجودة و كذا مواكبة التكنولوجيا الحديثة و نقل التجارب الريادية إلى الداخل و بالتالي نقل الخبرة للمؤسسات ذات الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى تطويرها بشكل غير مباشر. إضافة إلى ذلك فإن التصدير أصبح أحد مقاييس التنافسية العالمي.⁽⁵⁾

ثانياً- نظريات التصدير:

1- نظريات التصدير الحديثة:

أ- نظرية استيفان ليندر للتجارة الدولية : نظرية ليندر في تفسير التجارة الدولية هي واحدة من أهم نظريات الفكر الحديث في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية . حيث تضمنت رسالته للدكتوراه عام 1967 م تفسيراً لأسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول حيث خلص إلى تصنيف جديد لأنماط التجارة الدولية من أصناف قائمة عوامل متعلقة بالعرض إلى عوامل متعلقة بالطلب حيث انتقد النظرية الكلاسيكية التي رأى أنها تصلح فقط في حالة التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الأولية .

"هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية، والمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو وجود الطلب المحلي على السلع، والذي يعتبر شرطاً ضرورياً وليس كافياً لتكون هذه السلع صادرات محتملة، كما أن هناك عدة أسباب تدعم المبدأ الأساسي لليندر تدور كلها حول فكرة واحدة هي الدراية بظروف السوق المحلية تكون قبل الدراية بظروف السوق الخارجية"⁽⁶⁾

ب- نظرية الفجوة التكنولوجية (نموذج الفجوة التكنولوجية): يقوم نودج بوسنر POSNER (1961) على مبدأ قدرة المؤسسة المقدمة لسلع جديدة و كذا خطوات انتاجية جديدة على التمتع بنوع من الميزة الاحتكارية مؤقتة في السوق العالمية و هذا ما تقوم عليه خاصة التجارة الدولية بين الدول الصناعية و التي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة؛ يتعلق تصدير هذا النوع من السلع بالابتكار حيث تأتي الولايات المتحدة في

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة

الطليلة العالمية باحتلالها المركز الأول من حيث براءات الاختراع التي عادت ما تتعلق بتكنولوجيا العالية ، ولكن بعد مرور المدة المحددة لحماية المنتج الجديد و كما هو متعارف عليه في أعراف التسويق و دورة حياة المنتج .فهذه النظرية مبنية على فترتين ، فترة تعرف المنافسين على التقنية أو المنتج الجديد وفترة بداية التقليد و اهتلاك الفكرة و هذا ما أشار إليه بوسنر . عرفت هذه النظرية تطورا كبيرا على يد كل من هوفباور 1970 و فريمان 1963 فلقد توصلنا من دراستهما التطبيقية لاختبار مدى صحة هذا النموذج ومدى ملاءمته لحقائق العالم الاقتصادي الواقعي إلى نتيجتين هامتين:

- تعتبر مسألة التباين في الأجور دوليا أحد أهم المحددات لطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية حيث تستدعي الحاجة أن تنتقل هذه الاختراعات بسرعة من الدول موطن الاختراع إلى دول أخرى ذات مستويات منخفضة للأجور بهدف إنتاج سلعة بنفقات إنتاجية أقل من نفقات إنتاجها في الدولة الأم و لعل الصين أهم مثال على ذلك .

- دلت نتائج الدراسات ايضا و التي كانت تطبيقية على نموذج الفجوة التكنولوجية نموذج مفسر للتجارة الخارجية بين الدول .

ج- نموذج دورة حياة المنتج: يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه سنة 1966 ، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتج في التجديد إذ اعتبره VERNON نسبة جديدة بالنسبة لدولة ما ووضح عبر مثال للولايات المتحدة أن المنتج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية ليصبح نمطيا.⁽⁷⁾

المحور ثاني: استراتيجيات الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات

أولا- إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية

نظرا للوضع المتدهور الذي آل إليه اقتصاد البلد عقب أزمة 1986 و الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية ، عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسعى بالتعديل الهيكلي سنة 1989 . حمل هذا البرنامج في طياته سلسلة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية و الجزئية من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الجزائري، فعملت السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه التدابير تحت بدعم و تحت إشراف صندوق النقد الدولي.⁽⁹⁾ و تتمثل التدابير الواردة في برنامج التعديل الهيكلي على النحو

التالي:⁽¹⁰⁾

✓ تخفيض عجز الميزانية في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الإعانات،

✓ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة،

✓ إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية

بتتبع سياسة تحرير التجارة في الجزائر نلاحظ مرورها على أربعة مراحل:

1- مرحلة التحرير المقيد 1990: وتبرز من خلال اتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 - قانون 90/10 - والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تلاه في نفس السنة إصدار قانون 92/16 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحد والأربعون منه يقرر ولأول مرة و منذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي⁽¹¹⁾

2- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (90-1991): في ظل التشريعات السابقة مع عدم جدواها ونظراً للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء ما عرف بالتحرير المقيد الذي يأتي بالمرجو منه، قامت السلطات بإيعاز من صندوق النقد الدولي بخطوة أكثر جرأة نحو التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991،⁽¹²⁾ "و ذلك بإلغاء كل عمليات الرقابة الأولية وتسهيل الحصول على العملة الصعبة بالنسبة لكل الأشخاص المعنوية التي تمارس نشاط الإنتاج أو التجارة بالجملة. كما شملت الإصلاحات الاقتصادية القانون التجاري، التي يبدو من خلاله، تعبير صريح عن رغبة المشرع في إقامة اقتصاد السوق عن طريق إدخال نوعاً جديداً من الشركات والتجمعات الاقتصادية، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية"⁽¹³⁾ بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.

3- مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992: نظراً لعدد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمية رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.⁽¹⁴⁾

4- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994: " بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي نفس السنة التي أعيد فيها جدولتي الديون الجزائرية ضمن اتفاقية Stand by بين الجزائر و

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة

صندوق النقد الدولي، حيث اشترط الصندوق تحرير التجارة في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما شكل دافعا للمضي قدماً في إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، وهذا وقد عرفت هذه الفترة إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (CAGEX, SAFAX,CASI,FSPE, CNCPE, ANEXAL, PROMEX) حيث دخلت هذه الأخيرة ضمن إستراتيجية الإطار المؤسسي المرافق و الذي سوف نتطرق إليها بالتفصيل لاحقا .

ثانيا- إستراتيجية الإصلاحات النقدية ، الجمركية و الضريبية:

اتخذت الدولة مجموعة من الحوافز التشجيعية الأولية لتحقيق أهداف التصدير، والتي تمحورت مجملها حول تدعيم قطاع التصدير غير النفطي، ويمكن تلخيصها في الآتي: ⁽¹⁵⁾

- تستفيد الشركات العمومية والخاصة من الإعفاء من الضرائب على الفوائد الصناعية 09 المؤرخ في 26 ديسمبر 1985 والتجارية طبقا للمادة 17 من القانون 85.
- إنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي منذ سنة 1987، والتي أنهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد.
- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكونها مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا للتحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلاته العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني.

ثالثا- إستراتيجية الإطار المؤسسي:

وضعت الجزائر تطوير الصادرات خارج المحروقات ضمن كبرى أولوياتها وسخرت كل الوسائل لبلوغ الهدف منها إنشاء هيئات همها السهر على مرافقة المصدرين الفعليين و المصدرين المحتملين من أجل تشجيعهم على المبادرة و بالتالي السعي إلى تنويع المبادلات الخارجية بما يتماشى و السياسة العامة للبلاد و هو التحرر من التبعية للمحروقات:

1- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX⁽¹⁶⁾: حلت هذه الوكالة محل الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX الذي انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/327 المؤرخ في 01 أكتوبر 1996 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، المقر الاجتماعي لصافكس هو قصر المعارض. تدخل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في ميدان المرافقة والدعم والمعلومات لصالح الشركات الجزائرية المصدرة.⁽¹⁷⁾

2- الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI: أنشئت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس 1996 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمثل المصالح العامة لقطاعي الصناعة والتجارة، تعمل على ترقية الصادرات غير النفطية وذلك من خلال تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الجزائر ولاسيما المعارض والندوات التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية، وتقديم التقارير للسلطات الجزائرية لكيفية ترقية المبادلات التجارية خارج قطاع النفط من خلال الدراسات عن الأسواق الخارجية والمنتجات القابلة للتصدير⁽¹⁸⁾

3- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX: في 24 ديسمبر 1990 تم استبدال اسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87/63 المؤرخ في 3 مارس 1987 باسم الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير (SAFEX) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي، وتجاري تساهم في ترقية الصادرات غير النفطية،⁽¹⁹⁾

4- صندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE: أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 / 205 المؤرخ في 05 / 06 / 1996 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 32 / 84، المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية، التي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير.

وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق، بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 حيث أصبح في الواقع أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007 و تم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري المعدل و المتمم لسنة 2009 الذي وضع إيرادات ونفقات و طرق الدعم للصندوق تتكلف بترقية التجارة الخارجية بغرض مساعدة دخول شركتنا إلى الأسواق الخارجية⁽²¹⁾

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة

5- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL: هي جمعية غير حكومية هدفها الدفاع عن حقوق المصدرين و تتكون من مجموعة من المؤسسات الوطنية المصدرة كان عددها في البداية 200 مؤسسة حاليا 700 مؤسسة حسب تصريح لرئيس الجمعية.

6- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات CNCPE: من بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف و الاستراتيجيات المتعلقة بكل النشاطات والبرامج المتعلقة بدفع الصادرات خارج المحروقات ، هدفها تأطير كل النشاطات التي تدخل ضمن هذا الإطار حيث تلعب دور استشاري في لبلوغ الأهداف التصديرية المسطرة.

7- الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات CAGEX: أمام فشل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CCAR في أداء مهمة قرض التصدير، تدخلت الدولة لإنشاء نظام جديد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 الصادر في 02/07/1996 طبقا للمادة الرابعة من الأمر 96/06 الصادر في 10/01/1996⁽²²⁾ المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وقد تلي هذا الأمر في نفس السنة صدور المرسوم التنفيذي رقم 96-235 بتاريخ 02 جويلية 1996 المحدد لشروط تسير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته.

المحور ثالث دراسة إحصائية لقطاع الفلاحة، الصناعة و السياحة للفترة..

أولا- المخصصات المالية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي عصب الاقتصاديات العالمية. فالاهتمام بهذا القطاع يعد من الاهتمام بالأمن الغذائي ، يمكن القول أنه مهما كانت منطلقات أي إستراتيجية تنموية فمن المفروض أن يضحى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة خاصة في الاعتمادات المالية.

جدول رقم (01) تطور التمويل الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-201

المصدر: بوفليج، نبيل "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر". الملتقى الدولي التاسع: استدامة

المجموع الوحدة مليار دج		برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "104"201"20		برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "5"2009"200		برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2004"2001"		البرنامج القطاع
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
5.3	1377.4	4.71	1000	7.42	312	12.5	65.4	القطاع الفلاحي
94.7	24564.3	95.9	20214	92.58	3890.7	87.5	459.6	باقي القطاعات
100	25941.7		21214		4202.7	100	525	المجموع

الأمن الغذائي في الوطن العربي. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي. 23 / 24 - 11- 2014، ص 7

يتضح من الجدول أن المخصصات المالية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المتتابعة من سنة 2001 حتى 2014 في ارتفاع مستمر وبدرجة معتبرة لكن هذا الارتفاع لا يعكس التوجه العام للإستراتيجية الوطنية حيث أن النسبة من إجمالي الاعتماد كل برنامج عرفت تراجعاً من 12.5 % خلال البرنامج 2001-2004 إلى 4.71% خلال البرنامج الثالث ما بين 2010-2014 يدل هذا على أن الجزائر أولت أهمية لتمويل و إنعاش القطاع الفلاحي إلا أنه لم يكن يوماً محور إستراتيجيتها.

1- مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي: لقد مرت الفلاحة على عدة سنوات محاولات محتشمة لأجل إعادة هيكلة وتطوير القطاع بدءاً بتأميم الأراضي الفلاحية⁽²³⁾ مروراً بإنشاء تعاونيات التسيير الذاتي⁽²⁴⁾ والثورة الزراعية وصولاً لإعادة الهيكلة ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل إلى حد كبير مما حال دون خروج الفلاحة من النفق المظلم الذي آلت إليه لتلجأ الدولة بعد ذلك إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ومن خلال عرض وقياس أثر النمو الفلاحي على النمو الاقتصادي خاصة منذ سنة 1999 نلخصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة

2016-1999

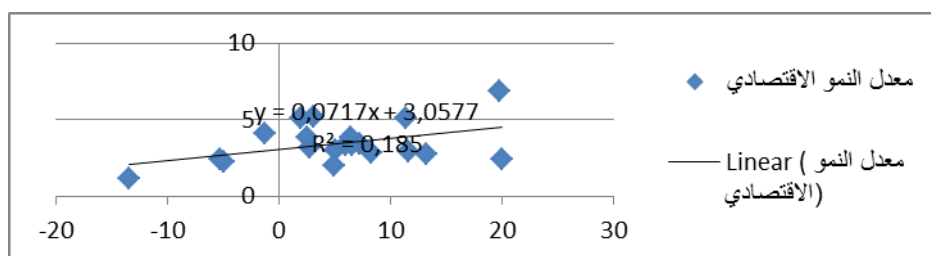
السنة	معدل النمو الاقتصادي	معدل النمو الفلاحي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	معدل النمو الفلاحي
1997	1,1	-13,5	2007	3	5
1998	5,1	11,4	2008	2,4	-5,3
1999	3,2	2,7	2009	2,4	20
2000	2,2	-5	2010	3,3	6
2001	2,7	13,2	2011	2,9	11,6
2002	4,1	-1,3	2012	3,4	7,2
2003	6,9	19,7	2013	2,8	8,2
2004	5,2	3,1	2014	3,8	2,5
2005	5,1	1,9	2015	3,8	6,4
2006	2	4,9	2016	3,3	6,5

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

بعد احتساب معامل الارتباط بين معدلي النمو الفلاحي و النمو الاقتصادي وجد أن المعدل قدر ب 0.43 و هو دليل على ضعف تأثير النمو الفلاحي على النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى ضعف النمو الفلاحي و تذبذبه ولتأكيد النتائج تم الاعتماد على صياغة معادلة الانحدار المبينة في

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة

الشكل أدناه حيث يمثل y النمو الاقتصادي و x النمو الفلاحي أهم ما أمكن ملاحظته صغر المعامل حيث قدر ب 0.0717 مع العلم أن متوسط النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة قدر ب 3,435 أي أن اثر النمو الفلاحي على النمو الاقتصادي جد ضعيف .



شكل رقم (01): دالة الانحدار البسيط لمعدل نمو الفلاحي والاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال الاكسل

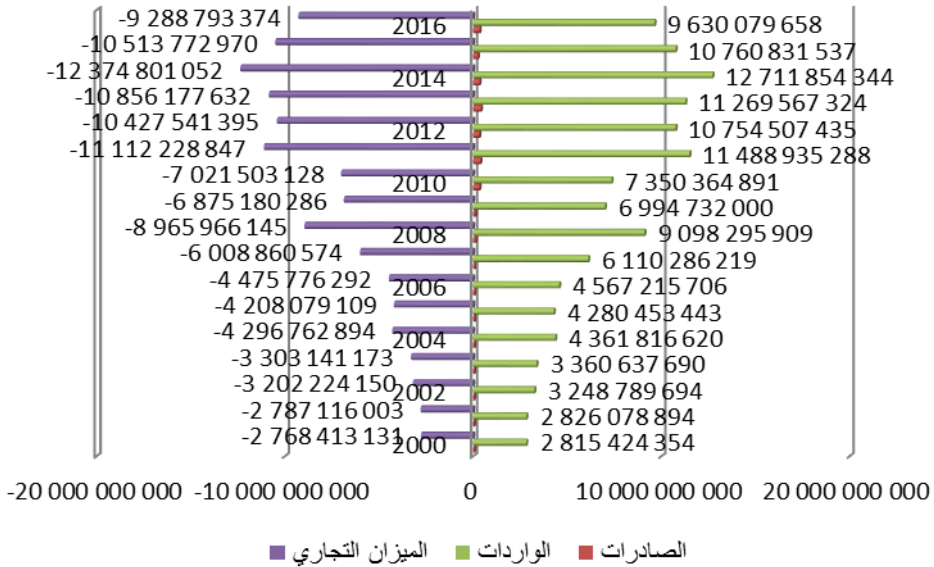
2- تطور الميزان التجاري الفلاحي: يعتبر الميزان التجاري احد المقاييس و المؤشرات الاقتصادية المعبرة بشكل دقيق عن القوة الاقتصادية بصفة عامة أو عن قوة القطاع بما فيه القطاع الفلاحي. حيث يعبر تعبيرا صادقا عن الأداء الاقتصادي لهذا القطاع من خلال تسليط الضوء على حجم الصادرات و الواردات الزراعية و بالتالي إبراز العجز أو الفائض فيه وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول و الشكل التاليين:

جدول رقم (03): الميزان التجاري الفلاحي

الواردات	الصادرات	السنوات	الواردات	الصادرات	السنوات
9098295909	132329764	2008	2815424354	47011223	2000
6994732000	119551714	2009	2826078894	38962891	2001
7350364891	328861763	2010	3248789694	46565544	2002
11488935288	376706441	2011	3360637690	57496517	2003
10754507435	326966040	2012	4361816620	65053726	2004
11269567324	413389692	2013	4280453443	72374334	2005
12711854344	337053292	2014	4567215706	91439414	2006
10760831537	247058567	2015	6110286219	101425645	2007
9630079658	341286284	2016			

المصدر: إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة <http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E>

الشكل رقم (03) : الميزان التجاري الفلاحي 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 16

من خلال الجدول و الشكل يتضح جليا أن الميزان التجاري الفلاحي يعرف عجزا منذ سنة 2000 بل قبل ذلك كما أن هذا العجز في تزايد مستمر خاصة سنة 2014 مما يعكس أن نسبة تغطية الصادرات للواردات التي تعتبر احد أهم مقاييس الأمن الغذائي جد ضعيفة حيث بلغت 4.47 % سنة 2010 في أحسن حالاتها. أما عن أثر هذا العجز على العجز العام للميزان التجاري فهو معتبر جدا حيث يساهم عجز الميزان التجاري بما نسبته 61.72 % و 52.5 % من العجز العام لسنتي 2015-2016 على التوالي.

ثانيا- دور الصيد البحري وتربية المائيات في دفع الصادرات

لقطاع الصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر جملة من الخصائص تجعل من الثروة السمكية المتاحة للاستغلال موردا هاما قد يلعب على غرار باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى أدوارا اقتصادية و اجتماعية متعددة الى جانب الدور الغذائي الذي يضلع به. وهذا ما يفسر ارتقائي الى مصاف وزارة قائمة بذاتها بعد ان همش كثيرا و طويلا.

1- مؤشرات نمو إنتاج الصيد البحري في الجزائر: لإعطاء نظرة أكثر وضوح حول تطور حول

الميزان التجاري الجزائري و قبل الحكم على النتائج يجب أن نضع النتائج في إطار أفضل للمقارنة وهذا ما يبينه الجدول الموالي الذي يعرض تطور الميزان التجاري الجزائري مقارنة بالميزان التجاري الإفريقي و العالمي

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة و الفلاحة

جدول رقم (04): الميزان التجاري العالمي، الافريقي و الجزائري من الاسماك ذات الاستهلاك الغذائي فقط
للسنوات 2012-2015
الوحدة ألف دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015
صادرات الجزائر	5820	5759	7047	6317
صادرات افريقيا	5355917	5274972	5785357	5250695
صادرات العالم	129010380	133419022	141217403	127573496
واردات الجزائر	65737	91024	136238	109488
واردات افريقيا	5729012	5998670	6406314	6019604
واردات العالم	130500570	139360363	148584068	133244854
الميزان التجاري للجزائر	-59917	-85265	-129191	-103171

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي لمظمة الغذاء العالمية FAO لسنة 2015

2- تطور أسطول و إنتاج الصيد البحري من 2000 إلى 2013: للتعرف أ ثر على وضعية أ طول الصيد البحري في الجزائر نحاول التطرق إلى تركيبة ومعدل نشاطه ما بين سنتي 2000-2013 و ذلك لإعطاء نظرة أكبر حول مكان القصور و القوة من خلال الجدول الموالي:

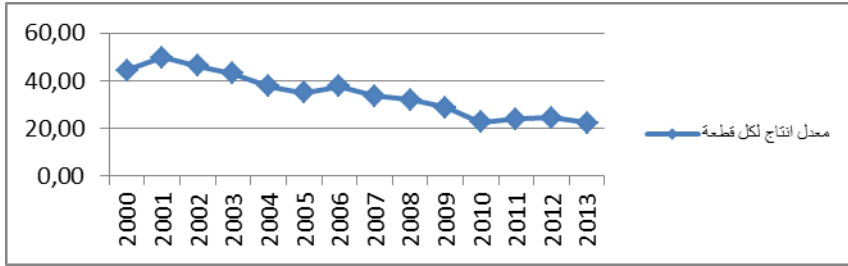
جدول رقم (05): تطور و تركيبة، أسطول و إنتاج الصيد البحري من 2000 إلى 2013

السنوات	حجم الأسطول الصيدى	القوارب الصغيرة	نسبة القوارب الصغيرة	الإنتاج (طن)	معدل إنتاج لكل قطعة
2000	2552	1545	60,54%	113157	44,34
2001	2692	1663	61,78%	133623	49,64
2002	2898	1836	63,35%	134320	46,35
2003	3292	2210	67,13%	141528	42,99
2004	3643	2524	69,28%	137108	37,64
2005	3984	2731	68,55%	139459	35,00
2006	4179	2825	67,60%	157021	37,57
2007	4442	2974	66,95%	148843	33,51
2008	4445	2997	67,42%	142035	31,95
2009	4532	2935	64,76%	130120	28,71
2010	4191	2561	61,11%	95168	22,71
2011	4327	2646	61,15%	104008	24,04
2012	4414	///	///	108207	24,51
2013	4580	///	///	102220	22,32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية والديوان الوطني للإحصاء

من خلال هذه الأرقام يتضح لنا أن أسطول الصيد البحري يتطور بصفة ايجابية من سنة الى أخرى حيث أن حجم هذا الأسطول يتطور بشكل ايجابي حيث كان حجم هذا الأسطول يقدر ب 2552 وحدة (1545 قوارب صغيرة) ليصبح سنة 2008 عدد وحدات هذا الأسطول يقدر ب 4542 وحدة موزعة على الشكل التالي: 2997 قارب صغير و الباقي بين سردينيات و جيايبات⁽²⁶⁾ من الملاحظ من نتائج الجدول يلاحظ أن 70 % من حجم الأسطول الإجمالي تحترف الصيد الساحلي التقليدي حيث يعتبر السائد في معظم الدول المتوسطية.

شكل رقم (04) : تطور معدل إنتاج قطع الأسطول الصيدى من 2000-2013



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 05

3- تحليل الإمكانيات غير المستغلة في القطاع الفلاحي و الصيد البحري للجزائر مساحة شاسعة، و إمكانات ضخمة، و مصادر متنوعة و غنية بالموارد الطبيعية و البشرية، تعتبر الجزائر أكبر دولة في قارة أفريقيا من حيث المساحة و هي بذلك عاشر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة ، مما يجعلها ذات قدرة زراعية هائلة تمكنها من تأمين حاجاتها الغذائية من إنتاجها الزراعي المحلي، و بما يتلاءم مع الزيادة السكانية فيها.

جدول رقم (06): تطور المساحة الفلاحية إلى إجمالي المساحة في الجزائر 1962-2015

البيان/ السنوات	1962	1972	1982	1992	2002	2012	2013	2014	2015
المساحة الزراعية (مليون هكتار)	44.9	45.3	39.1	38.8	39.8	41.3	41.43	41.43	41.45
% من اجمالي المساحة	18.85	19.06	16.41	16.31	16.73	17.38	17.4	17.4	17.41

المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.K2?locations=DZ>

ثالثا- تشخيص إمكانية مساهمة القطاع الصناعي في دفع الصادرات إن من أهم أهداف تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المتصلة بالنمو الاقتصادي هو الحاجة إلى تسريع وتيرة النهوض بالقطاع الصناعي و إحداث نمو يتيح تحولا اقتصاديا حقيقيا ومستداما، وكخطوة هامة وإستراتيجية نحو تحقيق هذا الهدف وجب وضع إستراتيجية صناعية شاملة.

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة

1- مميزات و مؤشرات أداء القطاع الصناعي الجزائري: يمكن تلخيص حالة الناتج الصناعي الكلي في الجدول التالي يمثل لنا القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2016، والذي نلاحظ منه أن القيمة المضافة في القطاع الصناعي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه ألاستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار خلال الفترة وكانت أعلى نسبة قد بلغت هي 58.88 % سنة 2006 حيث عرفت انتعاش سعر البترول الذي تركز عليه جل الصناعات الاستخراجية، اما أدنى قيمة فكانت في عام 2016 إذ بلغت 34.87 فقط بسبب تدهور سعر البترول و نقص الاستثمارات في المجال ألاستخراجي.

جدول رقم (07): القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري للمدة 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
(%) من إجمالي الناتج المحلي	54,37	50,11	49,19	50,82	52,30	57,33	58,88	57,67	58,62
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
(%) من إجمالي الناتج المحلي	47,90	50,50	49,62	47,85	44,25	42,31	35,66	34,87	

المصدر: بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS?end=2017&locations=DZ&start=2000&view=chart>

"من ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تشكل بنسبة 96 % من قطاع المحروقات، بينما بلغت مساهمة قطاع الطاقة والمياه نسبة 4.2 % ، وقطاع الأشغال العمومية البترولية بنسبة 6.1 %، وقطاع المناجم والمحاجر لم تتجاوز مساهمته في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية عتبة 4.0%." (29)

2- مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية: على الرغم من الجهود المبذولة إلا أن مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية جد ضعيفة، والجدول الموالي يبين مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية.

جدول رقم (08): مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية

الوحدة: مليون دولار

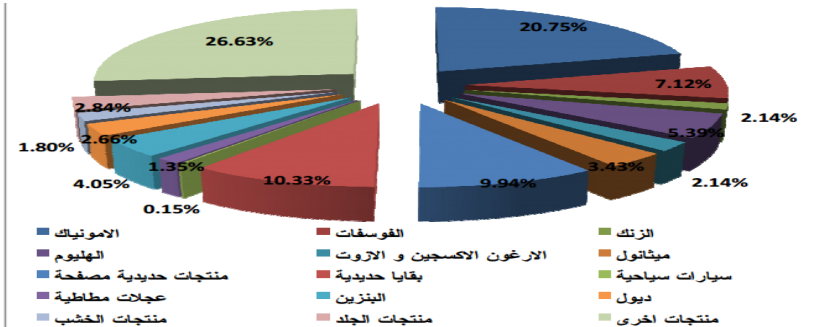
البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الإجمالية	46002	54613	60163	79298	45194	56665	66625	67254	68254	70245	712015
الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات	7455	1079.12	979.18	1483.92	839.46	789.46	881.2	824.3	904.2	897.2	911.2
نسبة	1.62	1.97	1.62	1.87	1.85	1.39	1.32	1.22	1.32	1.27	1.27

المصدر: تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2016.

نجد أن التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعي يبقى بحاجة أكثر للدفع لمواكبة الانفتاح الاقتصادي إذا تنحصر نسب المساهمة بين 1.22 % و 1.97% أكبر نسبة عام 2006

3- أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2012 نجد أن مادة الامونياك تحتل الصدارة في قائمة المنتجات المصدرة بصورة أكبر بنسبة 20.75%، إذا سجلت سنة 2000 تصدير ما قيمته 56.04 مليون دولار أمريكي بنسبة 11.64%، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع في الفترة اللاحقة لتصل في سنة 2008 إلى 59.67% بقيمة 287.15 مليون دولار أمريكي ، أما في سنة 2010 عرفت هذه النسبة نوع من تراجع إلى 53.42% أي بقيمة صادرات تقدر بـ 257.10 مليون دولار أمريكي.

شكل رقم (06): أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات



المصدر: تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2016.

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة

ثم تليها مادة الفوسفات ، الزنك والهليوم التي عرفت بدورها تارة الارتفاع وتارة أخرى الانخفاض في القيمة المصدرة حيث وصلت نسبها على مدار الفترة (2000-2012) إلى 10.33% للفوسفات ، 2.14% للزنك و 5.39% للهليوم. إذا سجلت في سنة 2000 النسب 6.52% ، 6.36% ، 5.52% على التوالي ، ففي سنة 2002 فقد وصلت القيمة المصدرة من مادة الهليوم أعلاها بـ 81.16 مليون دولار أمريكي بنسبة 15.66% في حين كانت سنة 2006، السنة التي حققت فيها مادة الزنك أعلى قيمة مصدرة بـ 162.66 مليون دولار أمريكي .

الخاتمة:

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى : لقطاع الفلاحة و الصيد البحري وكذا الصناعة امكانيات هائلة يمكن ان يجعل القطاع أحد اهم المخارج من التبعية للمحروقات.

رغم أن القطاع الفلاحي يقدم مستويات متدنية من المساهمة في الصادرات خارج المحروقات بصفة عامة إلا أن القطاع يمثل أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها في الخروج من التبعية للمحروقات كما يمكن الارتقاء بقطاع الصناعة و جعله كأحد أهم القطاعات المعول عليها لرفع الصادرات خارج المحروقات. مما يجعل الفرضية الأولى صحيحة.

الفرضية الثانية : تعاني الاستراتيجية الوطنية للخروج من التبعية للمحروقات من عدة نقائص خاصة في مجال التنفيذ و المتابعة.

رغم كل الاجراءات المتخذة للرفع من الصادرات خارج المحروقات وتشجيعها إلا ان النتائج بقت جد محتشمة مما يعيدنا إلى مدى الجدية في التطبيق و المتابعة و هذا ما يجعل الفرضية صحيحة

الفرضية الثالثة : يجب رد الاعتبار للتسويق على اختلاف أنواعه و جعله كأحد اهم محاور الاستراتيجية الوطنية لرفع الصادرات خارج المحروقات

لوحظ غياب شبه تام للتسويق حيث لم يأخذ المكانة اللازمة و المستحقة له رغم أنه عصب التجارة المحلية و الدولية. مما يجعل الفرضية الثالثة صحيحة

توصيات الدراسة:

- إن عملية ترقية التجارة الخارجية الجزائرية يجب أن تتم وفقا لإستراتيجيات محكمة، كما يجب أن ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الأجنبية.
- العمل على إعادة هيكلة سوق العمل الوطني من خلال إعداد القوى البشرية وتدريبها بشكل يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لها، لما لذلك من اثر ايجابي يساهم في زيادة القيمة المضافة .
- يجب أن يعتمد على التسويق و جعله في محور الاستراتيجية الوطنية لرفع الصادرات خارج المحروقات .
- يعتبر نشاط الفلاحة و الصيد البحري قطاع مهم يمكن التعويل عليه في انجاح المساعي الرامية لتحسين الاقتصاد الوطنية و تحريره من التبعية للمحروقات حيث يجب الاستثمار فيه من خلال التركيز على بعض النشاطات الفلاحية ذات المردود المرتفع و التنافسية الدولية لتسهيل عملية التصدير دون البحث المضي على الطلب كالمنتجات العضوية و ذات الاستعمال الصيدلاني .
- نظرا لتوفر الامكانيات الاقتصادية و الطبيعية من رؤوس اموال و مواد اولية فإنه يجب إلاء أهمية لقطاع الصناعة حيث يعتبر نشاط يمكن النهوض به بسرعة كما يمكن ان يكون رافضا للعملة الصعبة من خلال التصدير للبلدان الافريقية لكن ضمن أطر الجودة العالمية.

خاتمة:

رغم كل ما أولته الجزائر من اهتمام بصياغة إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات منذ 1986 أي منذ انخفاض النفط إلى مادون 10 دولار للبرميل، إلا أن النتائج كانت دون مستوى المجهودات والتطلعات، حيث تجلت أوجه القصور في ضعف ديناميكية النشاط الإنتاجي خارج المحروقات مما انعكس على معدلات التصدير خارج المحروقات فلم تتجاوز نسبة 3.8٪ المحققة سنة 2002 و 3.3٪ سنة 2013.

إن هذا الوضع يحتم على الجزائر بصفة عامة و المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة التفكير في طرق واستراتيجيات تؤدي إلى تحسين أدائها و الرفع من قدراتها التصديرية من ناحية جودة المنتج و التحكم في اليات التسويق.

يرجع الكثير من المتخصصين هذه الوضعية إلى عدم تبني المؤسسة الجزائرية للمفهوم الحديث للتسويق بروافده الحيوية و مقاربتة الإستراتيجية حيث مما يؤخذ على المؤسسة الاقتصادية

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاع الصناعة و الفلاحة

الجزائرية هو أنها لم تدرك بعد المفهوم الحقيقي للتسويق نظرا لأنها نشأت و تطورت في سياق اقتصاد محي من المنافسة.

الهوامش:

- (1) - فريد النجار ، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 15
- (2) - جعفر عبد الله موسى إدريس ، الإدارة الإستراتيجية ، دار ناشرون ومكتبات خوارزم العلمية ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص 226
- (3) - عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربي، القاهرة، 1971 ، ص 141
- (4) - أحمد خليل خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997 ، ص 66
- (5) - تصنيف البنك الدولي يعتمد على 64 متغيرا في 5 عوامل منها الديناميكية الكلية و ديناميكية السوق (النمو والاستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير).
- (6) - زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص 42
- (7) - ANDREW HARISON, et autres, op.cit., page 282.
- (9) - عمدت السلطات الجزائرية إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي تم على إثره عقد اتفاقية ستاند باي 1 بمبلغ 360 مليون دولار من أجل تدعيم وإنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بعد تحرير رسالة النية في 28 مارس 1989 و ما ميزه هو السرية التامة
- (10) - Abdelkader Derbal, Op.cit, p 41-46.
- (11) - بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص 09.
- (12) - الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 20 ماي 1991 المتعلق بالشروط الخاصة بالتدخل في التجارة الخارجية
- (13) - جرجود الباقوت، عقد البيع و حماية المستهلك في التشريع الجزائري، بحث مقدم ضمن لنيل شهادة الماجستير، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر، 2001-2002 ص 13
- (14) - عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2006)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2010، ص 146
- (15) - سكيننة من حمود، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14 ديسمبر 2000، ص ص 135 145
- (16) - ALGEX: L'agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur
- (17) - المادة 6 من مرسوم الإنشاء
- (18) - الجريدة الرسمية، العدد 16 ، الصادرة في 6 مارس 1996 ، ص ص 20 21
- (19) - قاسي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنوع الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص 86
- (20) - [Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations](#)
- (21) - منير نوري، إبراهيم لجلط، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع، المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة المسيلة، 2010، ص 14
- (22) - جريدة رسمية عدد 15 مؤرخة 06 جانفي 1996

(23) - موجب المرسوم 388/63 المؤرخ في 01 أكتوبر 1963 والمتعلق بتأميم الأراضي التي كانت تابعة للمعمرين وذلك بإعادتها

لأشخاص جزائريين طبيعيين كانوا أو معنويين أو الدولة

(24) - كانت مزارع التسيير الذاتي تخضع إلى إدارة مدير تعينه الدولة إضافة إلى رئيس للجنة التسيير وإضافة إلى ذلك كان هناك "

الديوان الوطني للإصلاح الزراعي تم إنشاؤه سنة 1963 والذي كان يتدخل مباشرة في إدارة المزارع عبر وجود مكلف بإدارة و مسؤول للاستغلال يتم تعيينه من طرف الديوان الذي كان يخضع لوصاية وزارة الزراعة

(26) - مراكب سردينات: هي اهم مراكب صيد السمك الأزرق طولها من 11 الى 22 م وتصل قوتها الى 130 حصان بخاري الجيببات:

هي مراكب قد تصل سعتها حتى 28 طن و طولها يتراوح ما بين 16 و 22 م

(29) - مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018 ص 146.